Journal Of the Iraqia University 63-1(31-10) October(2023)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.iasj.net/iasj/issue/2776

مكافحة الإرهاب والتحول الديمقراطي في العراق٢٠٠٣ـ ٢٠١٦

م.م. محمد قاسم

كلية العلوم السياسية جامعة النهرين

Combating terrorism and democratization in Iraq 2003-2016

Mohammed Kasim Hadi
mohammedk@nahrainuniv.edu.iq

10.58564/MABDAA.62.2.2023.350

الملخص

تناولت الدراسة ظاهرة تعد من اخطر الظواهر الاجتماعية على الانسانية الا وهي ظاهرة الارهاب التي امتد خطرها ليشمل العالم كله خاصة بعد أحداث ١١/أيلول/سبتمبر/٢٠٠١ إذ أخذت تلك الحادثة اهتمام كبيراً، وتم توظيفها امبرياليا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية .ويعد العراق واحداً من أكثر البلدان التي تعرضت إلى ظاهرة الإرهاب بشكل كبير وخاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣،والتحول الديمقراطي ،إذ أضحى الإرهاب السمة البارزة للحياة اليومية العراقية.وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها ان التحول الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣ أنعكس بدوره على البيئة الإستراتيجية العراقية والإقليمية حتى عد المبرر الأهم للإرهاب للتدخل والانتشار، وعليه فان الإرهاب من وجهة نظرها الذي خلق بدوره إشكاليات وقضايا تؤثر سلبا في واقع التحول الديمقراطي للعراق واستقراه الأمني الامر الذي تطلب تظافر كل الجهود والامكانيات المتاحة لمواجهة هذه الظاهرة والحد من انتشارها وتوسعها.

Abstract

The study aimed at addressing the phenomenon is one of the most serious Phenomena Socialon humanity, namely the phenomenon of terrorism, which extended the danger to the whole world, especially after the events of 11 September 2001 have taken the incident to the attention have been employed imperialist by the United States of Americaand Iraq is one of the countries that were exposed to the phenomenon of terrorism, especially after the US occupation of Iraq in 2003, democratization, as terrorism has become the salient feature of daily life of Iraq.The study from the assumption that the democratic transition in Iraq after 2003 reflected the strategic environment of the Iraqi and regional until the counting of major justification of terrorism to interfere, spread, therefore, terrorism from its point of view, which in turn create problems and issues adversely affect the reality of the democratic transformation of Iraq security. Which requests an interrelated all efforts and Stability capabilities available to face this phenomenon to curb their proliferation and expansion

المقدمة.

الإرهاب هو ظاهرة اجتماعية قديمة عرفتها ومارستها المجتمعات البشرية ، إذ يرجع جذورها التاريخية إلى عمق التاريخ البشري ، وهو من اخطر الظواهر التي امتد خطرها ليشمل العالم كله ، وبالرغم من رفضه من قبل جميع الأعراف والأديان السماوية وفي مقدمتها الدين الإسلامي ،إلاإن هذه الظاهرة أخذت بالانتشار والتوسع ،وخاصة بعد أحداث ١١/أيلول/سبتمبر/٢٠٠١ ،إذ أخذت تلك الحادثة اهتمام كبيراً، وتم توظيفها امبرياليا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية . و العراق واحداً من أكثر البلدان التي تعرضت إلى ظاهرة الإرهاب بشكل كبير وخاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣،والتحول الديمقراطي عقب ذلك الاحتلال،إذ أضحى الإرهاب السمة البارزة للحياة اليومية العراقية.بروزه كظاهرة استثنائية عصفت المجتمع العراقي وحولته إلى مجتمع مفكك ممزق غير قادر على النهوض بشكل يتناسب مع إمكانياته وقدراته المادية والبشريةوبالنظر لما يمثله الإرهاب من خطر شديد على المجتمعات الإنسانية والدول بشكل عام ، اقتضت الضرورة تضافر كل الجهود الدولية لمواجهة ذلك الخطر والحد من انتشار أثاره السلبية على مستوى العالم ،فكانت مكافحة الإرهاب بمثابة الرد المقابل للتصدي لهذه الظاهرة بجملة

مخاطرها وتهديداتها ، التي لا تقتصر على منطقة معينة، ولاستثني شعباً أو قومية ، أو دين ، فهي عامة في محتواها ومخاطرها وتهديداتها .لذلك جاء اختيارنا لهذا الموضوع (مكافحة الإرهاب بعد التحول الديمقراطي في العراق٢٠٠٣ -٢٠١٦) .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة و البحث في موضوع مكافحة الإرهاب , في جوانب عدة أبرزها، إن الإرهاب ليس له نطاق محدد أو منطقة تستثنيها منه, بل هو عام في محتواه وأثاره. وهذا ما يجعلنا على تماس بهذه الظاهرة سـواء رغبنا أم لم نرغب. وانطلاقاً من ذلك نفهم أهمية هذا الموضـوع ، والذي لابد لنا من فهم لمدخلاته ونماذجه المطبقة وتأثير كل ذلك على الحياة والأمن بصـورة عامة. فضـلاً عن تأثيرات تلك الظاهرة على مجريات الإحداث ، وكيفية التعامل معها في إطار مكافحتها والحد من انتشارها وتوسعها .

إشكالية الدراسة :

تتناول هذه الدراسة إشكالية مكافحة الارهاب والتحول الديمقراطي في العراق منذ ٢٠٠٣ الى عام ٢٠١٦ ، والى أي مدى اسهمت استراتيجية مكافحة الارهاب أن تلبي أحتياجات العراق في تحقيق الامن والسلم المجتمعي؟ وكيف وظف العراق إستراتيجيته لصالح هدف الوحدة الوطنية؟ والى أي مدى ساهمت هذه الإستراتيجية سلباً و أيجاباً في تحقيق هذا الهدف؟ وهل الأستمرار بتطبيقها مستقبلاً يصب في صالح العراق أم لا؟. خاصة وان التحول الديمقراطي في العراق الذي جاء بإيعاز من إرادة خارجية، وارتبط بصفة خاصة مع سياسات الاحتلال الأمريكي وأهدافه المتنوعة في العراق وخارجه، دون حصول على أي إجماع أواتفاق وطني عام على مختلف المسائل والقضايا المطروحة، وعدم القدرة على معالجة مشاكل العراق المختلفة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا، قد أدى إلى بروز مجموعة من المعوقات والأبعاد الداخلية والخارجية.

فرضية الدراسة

:تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن التحول الديمقراطي في العراق أنعكس بدوره على البيئة الإستراتيجية العراقية والإقليمية حتى عد المبرر الأهم للإرهاب للتدخل والانتشار، وعليه فان الإرهاب من وجهة نظرها الذي خلق بدوره إشكاليات وقضايا تؤثر سلبا في واقع التحول الديمقراطي للعراق واستقراه الأمني .

منهجية الدراسة :

تمتاز العلوم الاجتماعية عامة و العلوم السياسية خاصة باستنادها إلى مناهج عدة في البحث العلمي، ذلك بسبب طبيعة الدراسة، وتنوع متغيرات الظاهرة موضوع البحث، فقد حرصنا في دراستنا على الاعتماد على مناهج مختلفة وهي المنهج التاريخي لبيان العمق التاريخي للظاهرة ،والمنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل ظاهرة الإرهاب ، والإستراتيجية التي اتبعها العراق عقب التحول الديمقراطي لمكافحته ، وماهية السبل المتبعة لتحقيق ذلك الهدف ، وأيضا تم الاعتماد على المنهج المستقبلي كونه يتمتع بأهمية فائقة في استشراف مستقبل إستراتيجية مكافحة الإرهاب في العراق بعد التحول الديمقراطي، واحتمالات استمرار اعتماد وسائلها الراهنة أو اعتماد وسائل وأساليب جديدة في المستقبل .

هيكلية الدراسة :

قسمت الدراسة إلى ثلاث مباحث تناول المبحث الأول نظرة إلى مفهوم الإرهاب ، ودوافع ومسببات الإرهاب في العراق ، وابرز مظاهر الإرهاب ، فيما جاء المبحث الثاني ليتضمن ، تعريف الديمقراطية ، والتحول الديمقراطي في العراق ، واليات التحول الديمقراطي ، ومبيننا أهم معوقات التحول الديمقراطي في العراق ، أما المبحث الثالث فتضمن الجهود المبذولة في مكافحة الإرهاب بعد التحول الديمقراطي داخليا، وإقليميا ، ودوليا

المبحث الأول ـ الإرهاب في العراق .

شهد العراق موجة كبيرة من اعمال العنف و الارهاب التي استهدفت البلد، بعد سقوط النظام السابق ودخول قوات الاحتلال الأمريكية عام ٢٠٠٣ ، اذ شرع الإرهاب بالتغلغل والتواجد في العراق ، مستفيداً من حالة الفوضى وانعدام الأمن التي خلفها الاحتلال ، عبر قراره بحل الجيش العراقي في أيار ٢٠٠٣، الأمر الذي ولد فراغا أمنيا تنافست عليه قوى عديدة ، داخلية وخارجية، فقد رمى هذا القرار بتداعيات واسعة النطاق على فرص الأمن والسلم الأهلي في العراق، فقد عانت البلاد نتيجة لذلك من فراغ أمني، لم تتمكن القوات الأميركية والدولية من سده، كما أضحت الحدود العراقية مع الدول المجاورة سائبة وغير محكمة، الأمر الذي سهل دخول مختلف المجموعات المسلحة، بأفرادها وعتادها.ويعد الإرهاب من اخطر وابرز المشاكل أو الأزمات المستعصية التي يعيشها العراق ،و تتمثل في استمرار البلد عموما في حالة من التأزم العام في مجمل نواحي الحياة ، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى تعريف الإرهاب، الدوافع التي تقف ورائه ، فضلا عن خصائص وسمات الإرهاب .

المطلب الأول ـ تعريف الإرهاب .

الإرهاب قضية مثيرة للخلاف من ناحية محاولة وضع تعريف له كونه مظهراً من مظاهر العنف. وعلى الرغم من تنامي خطورة هذه الظاهرة, في المجتمعات الدولية أو في المجتمع الداخلي ،فأن وضع تعريف دقيق وجاد لها واجهته عدة صعوبات ومشكلات تحكمها الخلفيات الأيديولوجية و المصلحية والمذهبية سواء بالنسبة إلى الباحثين أم المفكرين وكذا الحال بالنسبة إلى الدول التي حاولت بناء مقاربة لتلك الظاهرة .(الكريتي،ص٣٧)

أولا ـ الإرهاب لغة : الإرهاب كلمة تنطوي على معان عدة منها الخوف وإثارة الرعب في النفوس فقد ورد تفسيرها في لسان العرب في مادة ((رهب)) (رَهِبَ بالكسر ، يَرْهُبَ ورْهُبا بالضم ، وَرَهَبا بالفتح أي خاف مع تحرز واضطراب) (ابن منظور،ص١٢٣٧). والاسم ، الرُّهب ، والرهبي ، والرهبوت ، والرهبوتي . ومن ذلك قول العرب (رهبوت خيرٌ من رحموت) أي لان ترهب خيرُ من ان ترحم . والأرهاب بفتح الهمزة ما لا يصيد من الطير . أما الإرهاب بكسر الهمزة فهو بمعنى الإزعاج والإخافة .(الجواهري،ص١٤٠)

وقد ورد ذكر الإرهاب في القران الكريم بمعنيين الأول مأمور به والثاني ناهياً عنه ، فأما المأمور به ، فهو الإعداد والاستعداد بالقوة كي يرهب ويخاف أعداء الله جانب المسلمين فلا يعتدون على حقوقهم ولا ينتهكون كرامتهم .إذا قال تعالى " واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وجاء في معنى ترهبون ، الرهبة والرهب أي تنزلوا الخوف والرعب في قلوب المشركين .أما الثاني فهو الاعتداء والقتل و الفساد في الارض بغير حق ، إذ قال تعالى " ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين.(سورة المائدة ، اية ٣٢)فالإرهاب بالعربية لفظة يقابلها بالانكليزية terrorism وكلمة trreur وحدها تعني الذعر أو الرعب بالفرنسية ومرادفها الاصطلاحي (الإرهاب), وتستخدم بالعربية بمعنى واحد دون أن يكون ثمة ما يميز خصوصيات كل حالة على حدة كما هو الحال في الفرنسية أو غيرها. إذ يعرف معجم المصطلحات الفقهية والقانونية الإرهاب بأنه "عمل تهديدي تخريبي يقصد منه زرع الخوف والذعر في نفوس الأهالي وخلق الاضطراب وزرع الفوضى بهدف الوصول إلى غايات معينة". أما معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية فيرى أن الإرهاب "عبارة عن الطريقة التي تحاول بها جماعة منظمة أو حزب تحقيق أهدافه عن طريق استخدام العنف" (الذهيبات،ص٤)

ثانيا ـ الإرهاب اصطلاحاً : يعد مصطلح الإرهاب من أكثر المصطلحات السياسية عرضة للتلاعب من حيث المعنى، على الرغم من كثرة تداوله ، ويعود ذلك إلى عوامل عدة منها ما يتعرض بطبيعة الجماعات المنظمة التي تمارس الإرهاب والمقاصد التي تهدف إليها فضلا عن المصالح الدولية التي تتخذ الإرهاب سبيلا لانجازها . فضلا عن غياب التطابق الفكري وبالتالي اختلاف الأطروحات التي تناولت مفهوم ومصطلح الإرهاب بالتعريف (حسين،ص٩٤)فقد عرف القاموس السياسي الإرهاب بأنه" محاولة لنشر الذعر والفزع لأغراض سياسية, والإرهاب وسيلة تعتمدها حكومة استبدادية لإرغام الشعب على الخضوع والاستسلام" (عطية ،ص١٤٥) أما قاموس العلوم الاجتماعية فقد عرفه "بأنه فعل لا يعير اهتماماً بمسألة الضحايا، وهو يوجه ضرباته التي لا تأخذ نمطاً محدداً تجاه أهدافه المقصودة بهدف خلق جو من الرعب والخوف"(كلود،ص٩). وفي اللغة الانكليزية فقد عرفه قاموس أكسفورد بأنه "إفزاع المناوئين إذا المعارضين لحكومة ما"، أما كلمة إرهابي "فأنها إشارة إلى الأسلوب الذي مارسه اليعاقبة ملاؤهم أبان الثورة الفرنسية" (العكرة،ص٣٠)أما دائرة المعارف الروسية فأنها عرفت الإرهاب "بأنه سياسية التخويف المنهجي".(خلف،ص١٠١) ويعرف (عصام صادق) الإرهاب بأنه"استخدام أو التهديد باستخدام العنف ضد أفراد, ويعرض للخطر أرواحاً بشرية بريئة أو يودي بها, أو تهديد الحريات الأساسية للأفراد لأغراض سياسية بهدف التأثير في موقف أو سلوك مجموعة مستهدفة, بغض النظر عن الضحايا المباشرين" (صادق،ص٢٤) . أما(جلال بلال) فيعرفه " بأنه إستراتيجية عنف منظم ومتصل من خلال جملة من أعمال القتل والاغتيال وخطف الطائرات واحتجاز الرهائن وزرع المتفجرات وما شابه ذلك بقصد تحقيق أهداف سياسية . فيما عرَّف (حسين الشريف) ظاهرة الإرهاب بوصفها"منهجاً أو نظاماً تُحاول من خلاله مجموعة مُنظمة أو طرف مُعين جذب الانتباه إلى أهدافها بواسطة الاستخدام المنظم والمقصود للعُنف"(شريف،٢٧،٢٠٠١)وعليه فان الإرهاب يمثل في:(شعيب،١٧،٢٠٠٤)

ـ ظاهرة استخدام القوة في الصراعات السياسية من قبل الجماعات أو الحكومات بغية التأثير على القرار السياسي

ـ استعمال أو التهديد باستعمال العنف بطريقة غير مشروعة ، تسبب الخوف والذعر بقصد التأثير والسيطرة على فرد أو مجموعة أفراد أو مجتمع كامل ، لتحقيق هدف يسعى الفاعل إلى تحقيقه

ـ احد مظاهر العنف الاجتماعي ، فهو ظاهرة مركبة متعددة الإبعاد تتكون من خليط بين العناصر النفسية ، والمادية ، والثقافية ، والسياسية ، والتاريخية

ـ خطر يهدد استقر الأمن والسلم المجتمعي.

و من خلال ما تقدم, تتضح لنا بعض العناصر الأساسية لظاهرة الإرهاب وأبرزها.(علوش،ص٢)

١ ـ عمل عنيف مهدد للحياة .

٢ ـ دوافعه سياسية.

٣ ـ آليته التخويف.

٤ ـ تهديده موجه ضد الدولة أو المجتمع.

ويمكن ان نستخلص باستقراء بعض التعاريف الفقهية لمفهوم الإرهاب ، أن الباحثين اعتمدوا معيارين لتحديده وهما.(عبد الفتاح،ص٤٠)

المعيار المادي ، الذي يتخذ من طبيعة العمل الإرهابي الأساس الذي ينطلق منه في تعريف الإرهاب

المعيار الموضوعي ، الذي يعتمد على الغاية من العمل الإرهابي كأساس لتعريف الإرهاب .

المطلب الثاني ، دوافع ومسببات الإرهاب في العراق.

بعد فهم ومعرفة مفهوم الإرهاب وبيان خصائصه، لابد من التعرف على الأسباب والبواعث الدافعة له ، ومع الاعتراف بان للإرهاب دوافع عدة مختلفة ، يصعب حصرها للتعرف على مسببات انتشار هذه الظاهرة عالمياً .وفي العراق على وجه التحديد كون الأسباب الرئيسية التي تقف وراء ظاهرة الإرهاب وانتشارها تتداخل فيما بينها مؤسسة نوعاً من التحفيز للظاهرة محل الدراسة لكي تتطور وتتنوع أشكالها. ويرد سر هذا التداخل إلى تلون تلك الدوافع بالأهداف التي تنشأ من أجلها وأهميتها وطرق تنفيذها. ومن أبرز تلك الأسباب.

أولاً ـ أسباب سياسية: يتفق غالبية الساسة والباحثين على أن دوافع الارهاب سياسية تنتج من الاختلال والتناقض التي تحصل في هياكل النظام السياسي والاجتماعي وتعززها حالة غياب التضامن والتكامل الوطني داخل المجتمع, فضلاً عن انعدام العدالة أو حرمان قوى معينة في المجتمع من الحقوق السياسية أوعدم إشباع حاجات أساسية لأفراد المجتمع .(الفتلاوي،٤١،٢٠٠٢)وتعتبر طبيعة وشكل النظام السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣، وأسلوب إدارته وممارسته للسلطة، واحدا من الدوافع الرئيسية التي استغلت لشيوع وانتشار ظاهرة الإرهاب وذلك عبر اتجاهين ، داخلي وخارجي. ويتمثل الاتجاه الخارجي بوجود قوى دولية مناهضة للتحول الديمقراطي في العراق وتسعى إلى إفشال النظام الديمقراطي الجديد فيه،لاسيما وإن العراق مُحاط ببعض الدول التي لا تتبنى النهج الديمقراطي،وترى في التغيير الذي شهده العراق ناقوس خطرٍ يُهدد أمنها واستقرارها السياسي بالدرجة الأولى،فيما ترى دولٌ أخرى إن الوجود الأمريكي في العراق يستهدفها بالدرجة الأولى في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي أعلنت عنه الولايات المتحدة،مما دفع هذه الدول إلى دعم الإرهابيين في العراق، والسماح بتسللهم إلى داخل الأراضي العراقية ومدهم بالسلاح والمال ليستهدفوا المشروع السياسي العراقي برمته.(العلاف،٢،٢٠٠٥)

أما في الاتجاه الداخلي فان الائتلافات الكبيرة التي تشكلها الأحزاب والقوى السياسية العراقية لدخول الانتخابات التشريعية يُمكن أن يكون خطوة في الاتجاه الصحيح لاستقطاب أكبر عدد من أصوات الناخبين ولتعكس روح التعاون والمواطنة، ولكن هنالك مأخذ سلبي ينعكس على هذه العملية ، إذ إن هناك العديد من الاحزاب والقوى والشخصيات السياسية ترتبط باجندات ومصالح خارجية لدول مناهضة لعملية التحول الديمقراطي في العراق الأمر الذي رتّب تلكؤ وتعثر المسار الديمقراطي في العراق، وهو ما يصفه أغلب المختصون بأنه قد يتحول في أي لحظة إلى منزلقٍ خطير ،يحول البلاد إلى حالة من الفوضى العارمة ويسمح بانتشار الإرهاب ويحول دون تحقيق الديمقراطية .(هندي،٢٢٨،٢٠١٠).

٢ ـ دوافع اقتصادية: تعتبر سوء الحالة الاقتصادية واحدة من أهم مسببات الإرهاب وذلك بما تنتجه من خلق، التفاوت في الثروات،والتناقض في الأفكار ،وهو ما يحقق المجال الواسع لنشوء فكرة الإرهاب، والعراق واحداً من الدول التي عانت من سوء الحالة الاقتصادية عبر تعاقب الأنظمة السياسية عليه، إذ تعرض الاقتصاد العراقي إلى شيوع وانتشار البطالة المزمنة نتيجة السياسات الخاطئة التي اتبعها النظم السياسي السابق عبر دخوله في أكثر من حرب على مدار توليه السلطة في العراق ،و الحصار الاقتصادي الذي فرض في تسعينيات القرن الماضي، فضلا عن الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ ، الذي ساهم وبشكل كبير في ازدياد حالة البطالة نتيجة القرارات التي تم إصدارتها سلطة الاحتلال والتي كان من نتاجها تسريح العديد من الموظفين في دوائر الدولة العراقية من وزارات الدفاع والإعلام والتصنيع العسكري بعد إلغاء بعض الوزارات مما أنعكس وبشكلٍ سلبي على فُرص العمل للعراقيين،لاسيما وإنَّ الواقع الاقتصادي والامني المتردي أدى إلى تراجع الكثير من الشركات والدول الأجنبية عن مشاريعها الاستثمارية في السوق العراقية ودفع بدول أخرى للتراجع عن التزاماتها بشطب الديون المستحقة على العراق مما وضع الحكومة العراقية في وضع محرج جدا(.أدى ذلك إلى تراجع مدخولات الأفراد مما دفع بالتنظيمات الإرهابية إلى استغلال تلك الحالة لتجنيد العديد من الإرهابيين داخل الأراضي العراقية . (سعيد،٢٠١٢ ،٤).

٣ ـ **دوافع اجتماعية** : تؤدي طبيعة تكوين المجتمع ومرجعياته العلمية والعقائدية دوراً كبيراً في ظهور أو عدم ظهور الإرهاب ، فإذا كان المجتمع يمارس سياسة العنصرية والفصل بين الناس على أساس العرق أو الدين أو الشكل ، وتخلق حالة من عدم المساواة في الحقوق والواجبات بين مكونات المجتمع،فان ذلك المجتمع يكون عرضة للإعمال الإرهابية بصورة اكبر من المجتمعات الأخرى التي لا تعتمد العنصرية والتمييز داخل المجتمع الواحد (العمري،١٩٨٥،١٤٩)ومن جانبٍ آخر فإن أهم الأسباب وراء الإرهاب يتمثل بالنوازع النفسيةّ،إذ يوجد أشخاص لديهم ميول إجرامية تجعلهم يستحسنون ارتكاب الجرائم بصفة عامة والجرائم الإرهابية بصفة خاصة،نتيجة لعوامل نفسية كامنة في داخلهم تدفعهم أحيانا إلى التجرد من الرحمة والشفقة بل والإنسانية،وتخلق منهم أفرادا يستمتعون بارتكاب تلك الأعمال الإرهابية.ويرى البعض أن أعمال العنف والإرهاب ما هي إلا وسيلة للتعبير عن الشعور بالإحباط الكامن في أعماق المجتمع من الأوضاع السائدة فيه وبخاصة أذا كانت تلك الأوضاع قد وصلت إلى نهاية مسدودة أو بلغت حداً من التدهور لا يمكن احتماله أو السكوت عليه .فضلا عن غياب دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية او ضعفها في أداء واجباتها للتثقيب ضد ظاهرة الإرهاب . (مناف،٢٠٠٥،٧٨)

٤ ـ **دوافع دينية ـ سياسية** : لعبت الدول الاستعمارية عبر التاريخ دوراً هاما في إذكاء الفتن الطائفية بين مكونات الشعوب التي تحتلها من اجل تمزيق وحدة الصف ، وإشغالهم عن مقاومة القوى المحتلة بهدف سلامة تنفيذ مخططاتهم الاستعمارية .وفي أعقاب حرب الخليج الثالثة واحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة ٢٠٠٣ نجد ان الولايات المتحدة كانت قد مهدت لأسلوبها الجديد في استعمار البلدان والشعوب والتدخل لأسباب دينية بجانب تشريعي يضفي على عملها العدواني هذه الصفة الشرعية ، إذ اصدر الكونغرس عام ١٩٩٨ تشريعاً يخول الولايات المتحدة صلاحية فرض عقوبات اقتصادية وعسكرية ودبلوماسية على الدول التي تمارس الاضطهاد الديني ضد بعض (الطوائف والأقليات والأديان. والذي يوصف بأنه ذريعة أخرى تضاف للذرائع الاستعمارية للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى .(الشكري،٢٠٠٨،٩٥)

المطلب الثالث ـ مظاهر الإرهاب .

عموما يقصد بالمظاهر الصور والأشكال التي تتم عبرها ممارسة الإرهاب، وبالرغم من تعددها إلا أننا نحاول في هذا المبحث التركيز على أهم تلك المظاهر ومنها .(دنوف،١٩٨٢،٣٤٣)

١ ـ **الإرهاب الفردي** ، وهو الإرهاب الذي يمارسه ويقوم به فرد ، أو مجموعة أفراد معينين سواء عملوا بمفردهم أو داخل إطار منظمة معينة ، يستهدف نظاما سياسيا ، أو دولة محددة.

٢ ـ **إرهاب الدولة** ، هو ذلك الشكل الذي تقوم به الدولة سواء كان ذلك بشكل مباشر من قبلها ، أو غير مباشر من خلال دعمها لمجموعات معينة تابعة لها . لغرض إرهاب مواطنيها لتحقيق بعض المقاصد ، أو قد تمارسه دولة باتجاه دولة أخرى لزرع الرعب في نفوس مواطني تلك الدولة بغية التأثير فيهم وصولاً إلى تامين خضوعهم وانقيادهم للدولة صاحبة التأثير.

٣ ـ **الإرهاب الدولي** ، وهو الذي يكون أوسع من إرهاب الدولة وأكثر انتشاراً سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.ويمكن الاستدلال على هذا الشكل من أشكال الإرهاب من خلال (مخيمر،١٩٨٦،٤٨)

ـ وقوع العمل الإرهابي من أكثر من دولة

ـ التأثير يكون على حاملي جنسيات مختلفة .

ـ قيام حاملي جنسيات مختلفة بالعمل الإرهابي في دولة ليست من دول جنسياتهم .

ـ حدوث الأعمال الإرهابية في أماكن دولية مختلفة او وسائل نقل دولية مثل الطائرات والسفن .

ـ تجاوز الآثار الناجمة عن الأعمال الإرهابية حدود الدولة الواحدة .

ـ التخطيط والتجهيز يكون في دولة غير الدولة التي وقع فيها العمل الإرهابي.

ـ وقوع العمل ضمن إطار حدود الدولة بتحريض دولة أخرى .

ـ فرار المجموعة أو بعض أفرادها إلى دولة أخرى .

ـ المساعدة الإعلامية والوجستية للمجموعة الإرهابية من قبل دولة أخرى فضلا عن إن مرتكبي هذا الشكل من أشكال الإرهاب يتعرضون للعقوبات التي نص عليها القانون الدولي والمعاهدات الدولية التي تعرضت لموضوع الإرهاب . ويعد من اخطر انواع الإرهاب كونه يمثل بحق الجريمة المنظمة بكل أبعادها ومن خلال ما تقدم نجد إن الإرهاب يضم في محتواه العنف والرعب ، وله مسببات عدة تجعل من عملية وجوده حالة اجتماعية يعاني منها المجتمع البشري ، وله أشكال مختلفة وصور عدة ، يهدف إلى ترويع الناس بغية تحقيق أهداف القائمين به .

المبحث الثاني ـ التحول الديمقراطي في العراق .

إن عملية بناء الديمقراطية في ظروف انتقالية معقدة هي عملية مثبطه ولكنها ضرورية .ويعد شكل النظام السياسي المؤسساتي والقانوني العامل الأبرز الذي يمكن أن يلعب دورا أساسيا في استمرارية وتقدم النظم الديمقراطية بصورة أكيدة .وذلك بتوفير آلية مناسبة لإدارة الصراع في حدود تعايش سلمي ومن خلال تشجيع الاتفاق حول مجموعة من المبادئ الرئيسية. وسوف نحاول في هذا المبحث التعرف على معنى ومفهوم الديمقراطية والتحول الديمقراطي ، ويعتبر العراق واحداً من بين تلك البلدان التي مرت بعدة تحولات سياسية على مختلف الأزمنة، منذ تشكيل أول حكومة عراقية في عشرينيات القرن الماضي ، والى يومنا هذا كان أخرها التحول الديمقراطي عقب سقوط النظام السياسي السابق في العام ٢٠٠٣.

المطلب الأول ـ مفهوم الديمقراطية والتحول الديمقراطي .

١ ـ **الديمقراطية:** الديمقراطية بوصفها طريقة أو نمط في الحكم وجدت منذ زمن الدولة الإغريقية ، ومنذ ذلك الوقت أخذت الديمقراطية أشكال مختلفة في أسلوب الحكم ، ويلاحظ في الفترة الأخيرة اهتماماً كبيراً في هذا المفهوم،وقد عبر عنها (أرسطو) في كتابه (علم السياسة) بالقول " في الدول الديمقراطية تتمتع الشعوب بالسيادة ، أما في الدول التي يقوم فيها (حكم القلة) فان أولى الأمر هم القلة ، والمعنى الحرفي لمفهوم الديمقراطية هو إن الشعب يحكم ، ولكي يمارس الشعب الحكم ينبغي أن تكون لديه طريقة معينة في الحكم). (دال،١٢٨،١٩٩٩)

وقد برزت تعريفات ومفاهيم عديدة للديمقراطية، نتيجة تطورها التاريخي ومصادرها المتنوعة. والتعريف الأكثر شيوعاً هو "حكم الشعب بالشعب و لأجل الشعب "الذي أورده (أبراهام لنكولن)، وعلى وفق هذا التعريف فالبلد يكون أكثر إشاعة للديمقراطية عندما يكون المحكومون هم الحكام أو عندما يشترك أكبر عدد ممكن في ممارسة السلطة بشكل مباشر.(هوريو،٣٠٣،١٩٧٧) وهناك من عرفها بدلالة حرية المشاركـــة السياسية في الاختيار"بأنها حرية الجميع حقاً وأنها النظام الذي يخُتار فيه المحكومين والحاكمين عن طريق الانتخابات الصحيحة والحرة"(ديفرجيه،٢٣،١٩٨٠) وعرفها الكثير من المفكرين العرب بدلالة مرتكزاتها وأسسها، إذ عرفها الدكتور (سعد الدين إبراهيم) بدلالة التعددية السياسية على أنها "مشروعية تعدد القوى السياسية والآراء السياسية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعاتها" . (ابراهيم،٢٥،١٩٨٩) فيما يرى الدكتور (وحيد عبد المجيد) أن الديمقراطية لها آليات ثلاث هي .(عبد المجيد،٨٣،١٩٩٠)

أ ـ الآلية المتعلقة بالنظام الحزبي في حرية تشكيل الأحزاب والمنظمات والجمعيات السياسية بدون قيود.

ب ـ الآلية المتعلقة بالنظام السياسي، من خلال تداول السلطة السياسية وفق انتخابات حرة تنافسية تتيح إمكانية انتقال السلطة وفقاً لنتائجها.

ج ـ الآلية المتعلقة بالنظام القانوني،المتعلقة بالحقوق والحريات والتي أصبح توافرها مقياساً لحقوق الإنسان وشرطاً أساسياً من شروط الديمقراطية.ومن خلال ما تقدم نجد إن الديمقراطية نظام علاقات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية تعمل على ثلاث مستويات ،.(عبد الجبار،٩،١٩٩٨)

١ ـ نظام علاقات بين أفراد وفئات مجتمع معين .

٢ ـ نظام علاقات بين هذا المجتمع وبين الدولة كهيئة ناظمة لاحتكار وسائل العنف المشروع والتقنين ، لصيانة حياة سائر مكونات المجتمع وملكيتهم وثقافتهم ، وحماية المجتمع نفسه ككل من التحديات الخارجية.

٣ ـ نظام علاقات وظيفي / مؤسساتي بين مكونات هذه الدولة التي تضطلع بوظائف مُتباينة في التنفيذ ، والتشريع ، والقضاء .

إذا يمكننا القول إن الديمقراطية لا تتكون من مجموعة واحدة من المؤسسات فهنالك أنماط كثيرة من الديمقراطية ينتج عن ممارستها المتعددة مجموعة متنوعة من الآثار والصفة الرئيسية التي تجمع النظام الديمقراطي هي مسؤولية الحكومة عن أفعالها أمام المواطنين .

٢ ـ **التحول الديمقراطي** : التحول عملية تدرجية تطرأ على طبيعة العمل السياسي في الحياة السياسية وتتحول فيها المجتمعات وعبرمرحلة انتقالية إلى تعديل مؤسساتها السياسية واتجاهاتها من خلال عمليات وإجراءات شتى ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية وبنية السلطة التشريعية ونمط الثقافة السياسية وشرعية السلطة السياسية .إن التحول الديمقراطي يعني وجود مرحلة وسط بين نظامين ، إذ يعني ولوج مرحلة التحول المرور بعملية تفكك للنظام الدكتاتوري، وصولاً إلى ترسيخ دعائم الحكم الديمقراطي وذلك عبر آليات ديمقراطية .(فؤاد،١٧،٢٠٠٦)ويعرف (شميتر) التحول إلى الديمقراطية Democratization "بأنها عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء أكانت في مؤسسات طبقت فيها من قبل أم امتدت هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل، فهي عمليات وإجراءات سيتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر

بوجود تنظيم مؤسسي يحصل بموجبه الأفراد على السلطة اتخاذ القرار عبر انتخابات عادلة ونزيهة ودورية يتنافس فيها المرشحون على أصوات الناخبين للوصول إلى السلطة والمشاركة فيها" .(منصور ،٣٠، ٢٠٠٤ وتظهرمؤشرات التحول الديمقراطي من عدة نواحي ضمن خريطة الدولة السياسية والاقتصادية منها الدستور، وتداول السلطة سلمياً، والفصل بين السلطات، والتعددية السياسية، والنظام التمثيلي، ونزاهة الانتخابات، والحريات العامة في الرآي والتعبير والتنظيم، وحرية الصحافة، وتداول المعلومات وغيرها، وبالتالي فأن عملية التحول الديمقراطي ، تأتي نتيجة عوامل ودوافع داخلية وخارجية ، تدفع نحو زوال النظم السلطوية الفردية ، محاولة الوصول إلى نظم ديمقراطية ، وهذه العملية تعكس إعادة توزيع القوة ، بما يضمن نوعاً من التوازن بين الدولة والمجتمع . وهناك مراحل أساسية يمر عبرها التحول الديمقراطي وهي، (الربيع،١٧٩، ٢٠٠٤)

١ ـ مرحلة إصلاح وضبط سلطة الدولة.

٢ ـ مرحلة تنمية توجهات الدولة من اعتبارات المصالح الشخصية.

٣ ـ مرحلة إعادة هيكلة المجتمع ووضع أساس مشترك من اجل فاعلية العمل.

٤ ـ وأخيراً مرحلة النضج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ومن خلال ما تقدم نستنتج إن للتحول الديمقراطي سمات عدة يمكن إجمالها بالاتي .(المشاط،،٥٧، ٢٠١١)

ـ إن عملية التحول الديمقراطي هي عملية معقدة للغاية وتشير إلي التحولات الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر علي توزيع ممارسة السلطة السياسة،وهي محصلة لعمليات معقدة تتفاعل فيها مختلف الجوانب الثقافية الاجتماعية والاقتصادية.

ـ إنها عملية تتسم بعدم التأكد كما تتضمن مخاطر الارتداد مرة أخرى إلى النظام السلطوي، حيث توجد مؤسسات النظام السلطوي إلي جانب مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد.

المطلب الثاني ـ آليات التحول الديمقراطي في العراق .

لقد شهد العراق اتباع مجموعة من الأليات للوصول إلى مرحلة الترسيخ الديمقراطي.وبما أن الديمقراطية ظاهرة متشعبة الميادين تصنف الشروط أو الآليات نحو التحول الديمقراطي كالآتي.

١ ـ **الدستور** : شهد العراق تغيرا في النظام السياسي بفعل التدخل العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في نيسان / ٢٠٠٣، الذي ادخل البلد في حالة من الفوضى استمرت إلى العام ٢٠٠٥ حيث استفتي العراقيون على الدستور الدائم ، والذي حدد شكل وطبيعة النظام السياسي للعراق، من خلال تحليل بعض المواد الواردة في دستور العراق لعام ٢٠٠٥ ، خاصة المواد (١ و ٥ و ٦ و ٤٧) ، فقد نصت المادة الأولى على إن ، (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي ، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق وعلى أساس مضامين تلك المواد ، تتبين طبيعة النظام السياسي العراقي من الناحية الدستورية النظرية ، كما يأتي.(عطوان،٣، ٢٠١١)

١ ـ شكل الحكومة جمهوري .

٢ ـ شكل الدولة اتحادي .

٣ ـ أسلوب الحكم ديمقراطي ، نوعه نيابي ، أي يقوم على أساس انتخاب الشعب العراقي بصفته مصدرا للسلطات وشرعيتها ، لنواب يمثلونه .

٤ ـ نوع النظام السياسي برلماني .

٥ ـ صورة العلاقة بين السلطات الاتحادية ، التشريعية والتنفيذية والقضائية ، هي الفصل فيما بينهاوعليه فان الديمقراطية المعاصرة هي اليوم ممارسة تجري وفق شرعية دستور ترتكز على المبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي، كما تقيم المؤسسات والآليات بتوفر الضمانات القانونية وضمانات الرآي العام الواعي والمتغير الذي تعبر عنه المنظمات القانونية ابتداء من الأحزاب السياسية، والنقابات، والروابط، والجمعيات، وأجهزة الإعلام الحرة . وفي ضوء ما تقدم ، نستطيع القول أن الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ ، يقترب من مبادئ الدستور الديمقراطي لكن الإشكالية فيه أن الماضي والمستقبل يسيران في اتجاهين متعاكسين ، فماضي العراق يتميز بحكومة شديدة المركزية وحكم الفرد والهيمنة الأيديولوجية ، أما المستقبل فيشير إلى إشكالية الوحدة العراقية والانقسام الإثني والطائفي والديني .(عبد الرحمن واخرون، ٣٥،٢٠٠٢)

٢ ـ **الأحزاب السياسية** : يعتبر العراق احد الدول التي شهدت تأسيس العديد من الأحزاب السياسية على مر تاريخه السياسي،والتي توزعت ما بين أحزاب النخبة ، وجماهيرية ، وأحزاب ذات توجه فكري عقائدي وسياسي إصلاحي، وديني. ويعرف (موريس دوفرجيه) الحزب السياسي على إنه"جماعة منظمة ومتفقة على تنفيذ مبادئ سياسية معينة في حالة توليها السلطة ، بغض النظر عن (الأسلوب) الذي ستصل عبره إلى الحكم"

وتعد الأحزاب قنوات للتعبير عن مطالب اجتماعية فضلاً عن كونها أداة ووسيلة للتمثيل، كونها تضطلع بأعمال متعددة تنظيمية وتربوية وأخلاقية وسياسية (كاظم، العاني ، ١٠٧،١٩٩١)

فقد أدى انهيار النظام السياسي السابق في ٢٠٠٣/٤/٩ ،والذي كان يقوم على مبدأ الحزب الواحد، إلى بروز العديد من الأحزاب السياسية العراقية والعمل بعلنية ، فضلا عن تأسيس حركات وأحزاب سياسية جديدة ، وتتوزع الأحزاب السياسية العراقية بين اتجاهات متعددة ومختلفة ، الإسلامي ، والاشتراكي ، والديمقراطي ، والديمقراطي الليبرالي ، والقومي ، وكان التوجه العام لأغلب الأحزاب السياسية العراقية إيجاد نظام سياسي ديمقراطي يحترم التعددية ، ويقر بمبدأ المواطنة ويحفظ للجميع حقهم في عراق حر ،وتقوم الأحزاب السياسية بوظائف جوهرية في المجتمع السياسي، والعمل كجسر يربط ما بين الحكومة والمواطنين وتعبئة المصالح المتقاطعة وحل المشكلات، والتناقضات الاجتماعية عبر لقاءاتها ومناقشاتها داخل البرلمان وخارجه والتخفيف من مركزية ممارسة السلطة، والانفراد بالقرار وممارسة دور المدارس لتثقيف السياسي والتربية الوطنية والتعبير عن طموحات المواطنين والمشاركة وترشيد قرارات الحكومة. إذ إن أحد المعايير الديمقراطية المهمة التي ذكرها(روبرت دال) هي، المشاركة الفعّالة (Effective Participation) الذي تسمح للمواطنين بالتعبير عن اختياراتهم ، ولا يتم ذلك إلاّ بضمان ممارسة الحقوق والحريات العامة ، ومنها حق جميع المواطنين في حرية التنظيم السياسي الأحزاب السياسية. (رشيد،٦٠،٢٠٠٣).

٣ ـ الثقافة السياسية : وهي احد أهم الآليات الواجب توفرها للتحول الديمقراطي ،ويقصد بالثقافة السياسية مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو شئون السياسة والحكم، الدولة والسلطة، الولاء والانتماء، الشرعية والمشاركة. وقد عرّفها (صادق الأسود) على أنها" حالة الوعي والتفاعل التي تربط المواطن بعملية بناء الدولة وإدارتها من قبل النظام الحاكم ، وباقي المتغيرات والمؤثرات التي تطرأ أو تقيد هذه العملية، بكونها تنطوي على التوجهات الأكبر التي تترك آثارها في الحياة السياسية بمستوياتها المختلفة". ومعنى ذلك أن الثقافة السياسية تتمحور حول قيم واتجاهات وقناعات طويلة الأمد بخصوص الظواهر السياسية، وينقل كل مجتمع مجموعة رموزه وقيمه وأعرافه الأساسية إلى أفراد شعبه، ويشكل الأفراد مجموعة من القناعات بخصوص أدوار النظام السياسي بشتى مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وحقوقهم وواجباتهم نحو ذلك النظام السياسي.(الاسود،٣٢٨،١٩٩٣)

ولمعرفة ملامح الثقافة السياسية في العراق المعاصر لابد من بحث خصائص العراق وسماته الشكلية والجوهرية من الناحية السياسية ، ومعرفة البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي تؤدي دورً مهماً في تشكيل نمط الثقافة السياسية، وسمات الشخصية العراقية الرئيسة، ومقدار تفاعلها مع الوضع السياسي، ومراحل إدارة وبناء الدولة ، والتي أثرت بعمق في تشكيل المجتمع العراقي وهويته الوطنيةفقد مر العراق منذ سقوط بغداد بيد المغول عام ١٢٥٨بقرون مظلمة من التخلف والاحتلال ، فرضت على العراقيين سياسة وثقافة الطاعة والخضوع، وتركته هذه السياسات مجتمعاً ممزقاً وإقتصادا راكداً، وثقافة أبوية وعشائرية، وإنقسامات اجتماعية، وصراعات سياسية ظهرت بوضوح بعد تشكيل الدولة العراقية في أوائل عشرينيات القرن الماضي،و استمرت حتى الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ ، على الرغم من بعض الملامح الثقافية التي ظهرت في فترات متفاوتة من مراحل العراق التاريخية ، بعد أن كان المجتمع العراقي محكوم من سلطة استبدادية ألغت كل الهويات والانتماءات القومية لحساب الولاء لها، بدأ اغلب أفراد المجتمع بعد الاحتلال الأمريكي يميلون لاستعادة هويتهم الأصلية وانتماءهم الضيق، وأصبح لكل مجموعة انتماءات مذهبية يستندون إليها، ويستمدون الإحساس بالانتماء لها، وهي سمة لازمت تقريباً أغلب الطوائف والجماعات إذ أصبحت الانتماءات سواء أكانت دينية أو مذهبية أو عرقية أو حتى سياسية علمانية وشيوعية هي الوازع الأول والوحيد تقريباً في مرتكزات الثقافة السياسية للعناصر المنتمية أو المحسوبة عليها بمختلف تصنيفاتها مما أسهم بالنزوع نحو الهويات الضيقة المحدودة مع استعادة ذاكرة الصراعات، والخلافات، والتناقضات القديمة.(رشاد،١٣٧،٢٠٠٦)

٤ ـ التنمية الاقتصادية : وتلعب التنمية الاقتصادية دورا مهماً تغيير في تغيير قيم السكان نتيجة لزيادة نسبة المتعلمين وانتشار التعليم، الأمر الذي يؤدي إلى سيادة فكرة التسامح والاعتدال العقلانية وبموجب ذلك تنشأ الثقافة السياسية للديمقراطية، وفي الوقت نفسه تؤدي التنمية الاقتصادية إلى ظهور عدد كبير من المنظمات الاجتماعية الخيرية وغير الحكومية (المستقلة)، التي لا تعد فقط منظمات تراقب وتحاسب الحكومات بل أيضاً تزيد من المشاركة في العمل السياسي، وعلى هذا النحو يبدأ تأثير الأبعاد الاقتصادية وهي إحدى الأسباب الدافعة إلى التحول وفي الوقت نفسه فإن وجود هذه التنمية يوفر أفاقاً رحبة لتفعيل هذه العملية. (منيسي،٣٠٣،٢٠٠٤)وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخّلف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعتبر التنمية الاقتصادية على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي بحيث يترتب تباعا على هذا

ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية . وتعرف التنمية الاقتصادية على إنها أيضاً " تغير نوعي في بيئة الاقتصاد تأتي بالتنوع وتعدد الأنشطة الاقتصادية والمكانة المتزايدة الشأن التي يأخذها تدريجياً قطاع الصناعة التحويلية". (قصي،١٦،٢٠٠٦) لقد مر الاقتصاد العراقي بالعديد من التقلبات والتناقضات عبر التاريخ،وخاصة في فترة النظام السياسي السابق، نتيجة الحروب والحصار الاقتصادي، والعقوبات الاقتصادية الدولية التي أدت إلى التفكك الاقتصادي والاجتماعي نتيجة الديون وتعويضات الحرب . الأمر الذي قاد إلى تآكل القدرات الاقتصادية والفنية وتدمير البنية الأساسية والمؤسسية، وكما تبين في النهاية تآكل الوحدة الوطنية . أما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ فانه من الصعوبة التطرق إلى أطر مؤسسية مستقرة للإدارة الاقتصادية في رسم السياسات والاستراتيجيات التنموية، ولعل مرجع ذلك يعود إلى غياب سياسة اقتصادية واضحة ، إذ إن اغلب أو كل السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة العراقية كانت مقترحة من وثائق الأمم المتحدة ، وصندوق النقد الدولي ،والعهد الدولي التي رسمت إستراتيجية للاقتصاد العراقي بما يخدم مصالحها الخاصة. فضلا عن ضعف التنسيق بين الحكومة الاتحادية والإقليم، والمحافظات الأخرى،وتعدد جهات الإشراف والمسائلة وتضارب اختصاصاتها . (ميرزا،٤،٢٠١٣)

٥ ـ منظمات المجتمع المدني : حضي موضوع مؤسسات المجتمع المدني باهتمام كبير من قبل الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية، والسياسية ، وانصب اهتمامهم على المفهوم والدور الذي يفسره ،ومجالات العمل فيه ، ويعرف (هشام يونس)مؤسسات المجتمع المدني بأنها "مجموعة من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن أرباح الشركات في القطاع الخاص .ويصف الفيلسوف الألماني (هيغل) وظيفة مؤسسات المجتمع المدني الرئيسة بأنها "تنظيم العلاقات بين الدولة والمجتمع المدني، إذ تضم مؤسسات المجتمع المدني مجموع التشكيلات المهنية والمعرفية والاجتماعية والسياسية الديمقراطية واختراق وربط المجموعات المتنافرة في الأصل ونشر المعلومات والمساهمة في الإصلاح الاقتصادي والتعزيز المتبادل للحكومة للحياة المدنية".(الفالح،١٦٤،٢٠٠٢)وفي العراق ظهرت منظمات المجتمع المدني عقب التحول الديمقراطي إذ لم يكن وجود ولا فاعلية لتلك المنظمات إبان النظام السياسي السابق،فقد شهدت الساحة العراقية الكثير من مؤسسات المجتمع المدني مثل الأحزاب والمنظمات والمؤسسات الثقافية غير الحكومية والحركات السياسية، والروابط، والاتحادات الطلابية... الخ التي كانت غائبة عن الساحة إبان الحكم السابق، وهذا دليل واضح على إن المجتمع العراقي لديه الفاعلية والقدرة على النمو والبناء على الرغم من انه مازال في طور التكوين والتأسيس وهذا ما يفسر جزئيا الاختلاف على مكوناته ومحتواه الاجتماعي وسوء الفهم في التعامل معه عند المثقفين والمفكرين فضلا عن عامة المجتمع . وهي حالة صحية في واقع المجتمع العراقي إذ إن تحقيق الديمقراطية ونجاها يتطلب من بين ما يتطلبه أن يكون لمنظمات المجتمع المدني دور أساسي في هذه العملية ،كما إن هذه المنظمات لا يمكن لها إن تعمل إلا في ظل أجواء ديمقراطية "ذلك إن العلاقة التي تربط بين نشوء وتطور المجتمع المدني والممارسة الديمقراطية تجعل من الصعب الكلام عن أولوية احدها على الأخر،فليس هناك ممارسة للديمقراطية بدون حد أدنى من القدرة على الانتظام حول أفكار ومصالح وغايات محددة . (السالك،٣١،٢٠٠٨)

٦ ـ وسائل الإعلام : أصبح لوسائل الإعلام الدور البارز والأكبر في توجيه سلوك المجتمع، ولم يبالغ من قال إن من يمتلك إعلام هذا العصر هو الذي يحكمه ، فالإعلام هو الذي يشكل عقول البشر ويوجه أدواتهم وأخلاقياتهم ورؤيتهم للحياة. ويقوم الإعلام بأدواره ووظائفه على وجود تفاعل مستمر وايجابي بين نظامي الإعلام والاتصال من جهة والنظام السياسي من جهة آخري، على أن يكون أساس هذا التفاعل هو الديمقراطية . (القيم،١٥٣،٢٠٠٩)

وفي العراق الحديث، عراق التغيير، فقد تطورت وسائل الأعلام تطورا" كبيرا "وبسرعة مذهلة للغاية فالصحافة التي تعتبر وسيلة فعالة من وسائل الإعلام قد تطورت وانتشرت انتشارا" هائلا" في نشر الأخبار والأنباء الصحفية الشيقة التي تدفع الناس لقرأتها والاستماع لها. فضلا عن القنوات التلفزيونية الفضائية المتعددة ، والتي ساهمت وبشكل كبير في التوعية الديمقراطية.وعليه فان التحول الديمقراطي يكون نتيجة لمجموعة من الدوافع يعددها الأستاذ (معتز بالله) انطلاقا من مختلف التجارب السياسية التي مرت بها العديد من الدول.

١ـ التحول الديمقراطي الذي يتم في أعقاب الثورات الاجتماعية.

٢ ـ التحول الديمقراطي الذي يحدث تحت سلطة الاحتلال أو بالتعاون معه كماتسعى الولايات المتحدة اليوم تحقيقه في العراق.

٣ ـ التحول الديمقراطي الذي يأتي بعد انهيار النظم ا لاستبدادية وإدارة نخبة ديمقراطية.

٤ ـ الانفتاح السياسي التكتيكي الذي يؤدي إلى مطالب ديمقراطية غير متوقعة من قبل قوى المعارضة.

٥ ـ الانسحاب من الحياة السياسية بعد ازدياد تكلفة القمع.

المطلب الثالث ـ معوقات التحول الديمقراطي في العراق .

واجه التحول الديمقراطي في العراق عقبات كبيرة ومعوقات ضخمة هدفت إلى إفشال مشروع التحول الديمقراطي وكان من أهم تلك المعوقات ظاهرة الإرهاب، وعلى الرغم من كونها من أهم الأسباب المعوقة إلا انه نجد هناك أسباب ومعوقات أخر يمكن إجمالها بالاتي :

١ ـ **المعوقات السياسية والدستورية** : أعطى موضوع الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ دون قرار أممي ، مؤشرا سلبيا على مدى مصداقية الجهود الدولية المبذولة في مسالة الديمقراطية ، والتحول الديمقراطي ، وإعادة البناء والاعتمار الاقتصادي ،ويعتبر تهديد واضحا لسلامة العراق ووحدة أراضيه بالرغم من كون اغلب القرارات الصادرة من مجلس الأمن الدولي تؤكد على وحدة العراق وسلامته الإقليمية ، وعلى حق الشعب في تقرير مصيره وسيطرته على موارده الطبيعية ، ومنها القرار (١٤٨٣ في ٢٠٠٣)، و(١٥٠٠ في ٢٠٠٣) و(١٥١١ في ٢٠٠٣) ،والقرار (١٥٤٦ في ٢٠٠٣) والتي أكدت في ديباجتها على استقلال العراق ، ووحدة أراضيه/وإذا كانت إستراتيجية الانتقال الديمقراطي تتطلب حسب (عبد الاله بلقزيز)* تغيرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي ، فإن التغير التدريجي نحو الديمقراطية يقتضي حسب (برهان) وضع إستراتيجية عملية للانتقال تبين حجم وطبيعة القوى والفئات ذات المصلحة بالتغير الديمقراطي ، وبلورة الصيغ التنظيمية التي تساعد على تعبئتها وتوحيدها ورسم الأهداف المرحلية للحركة الديمقراطية، والمواقع التي ينبغي احتلالها تبعا. لذلك فمن المأخذ على التحول الديمقراطي في العراق انه جاء نتيجة إرادة دولة عظمى محتلة وليس وليد إرادة وطنية بحته بعيداً عن قوى الاحتلال الأمريكي.(غليون ، واخرون، ١٩٩٩،١٨٦)إذ إن الفشل الأمريكي في العراق لم يساهم في جعل الانتقال السياسي يمثل في جوهره تغييرا للهياكل والبنى وإجراء قدر أكبر من التغيرات في الجوانب الاجتماعية والسياسية القائمة من خلال النظام السياسي، كأن يحدث تغير في القيادة السياسية، يليه تغير في ممارسة السلطة، ومن ثم التوجهات السياسية العامة التي تؤدي إلى تغيرات هيكلية وبنيوية تؤثر على مخرجات النظام . (عبد العظيم، ٢٠٠٤،٧٦) ،أما من الناحية الدستورية، فعلى الرغم من ان دستور العراق الدائم ٢٠٠٥، يعتبر من أكثر دساتير منطقة الشرق الأوسط ارتكازا على أسس ومبادئ الديمقراطية والانفتاح السياسي . وأكثرها إثارة للجدل في نفس الوقت، سواء من حيث السرعة والظروف التي جاء فيها ومختلف الأحكام أو البنود التي تضمنها أو من حيث مدى مشاركة جميع فئات الشعب في صياغتها والاستفتاء عليها واحتمال تأثيرها على وحدة العراق الوطنية وتماسكه الاجتماعي. (ابراهيم،٢٠٠٥،١٥٦) وعلى هذا الأساس تبرز أهم معوقات البنية الدستورية للتحول الديمقراطي في العراق، المتعددة تعدد الأبعاد المختلفة المرجوة من عملية التحول السياسي ذاتها ،والبداية تتجلى بحل مختلف المؤسسات التي تمثل الدولة العراقية، وتذويب فكرة المواطنة بتغليب الانتماء الطائفي والعرقي والديني على الانتماء الوطني كما يبرز جليا وبناء المؤسسات على فكرة المحاصصة العرقية والدينية والطائفية .ويمكن تأشير عدد من المعوقات الدستورية التي تضمنها الدستور العراقي الدائم كما يلي:

ـ التعددية القومية والدينية والمذهبية .

ـ تعدد اللغات .

ـ تعدد الجنسيات .

ـ حرية الالتزام بالأحوال الشخصية .

ـ مشكلة تقاسم الثروات .

ـ إشكالية تعديل الدستور .

ـ العلاقة بين السلطات المحلية والاتحادية .

ـ الفدرالية فضلا عن غياب التوافق السياسي بين المكونات السياسية العراقية، وعليه فقد تشكل هذه القضايا العالقة وغيرها تهديد، زعزعة لاستقرار العراق وإثارة نزعة الانفصال لدى أقاليمه المختلفة. ومن ثم تصبح رغبة المشرع في إضفاء المزيد من الديمقراطية والمزيد من تقييد السلطة المركزية في مقابل توسيع سلطات الأقاليم والمحافظات عاملا مهما في القضاء على وحدة العراق ومستقبله السياسي في ظل تعدد القوميات والاتجاهات الدينية والسياسية والمصلحية وارتباط مصيره بأطراف داخلية وخارجية.

٢ ـ **معوقات اقتصادية و اجتماعية** : تعد ممارسات التمييز الطائفي والقومي والديني في العراق من المعوقات التي تواجه عملية التحول الديمقراطي في العراق من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، التي ساعدت على بروز ظاهرة الاهتمام بقيم القبيلة والعشيرة والعصبية على حساب القيم والمبادئ الوطنية، وزاد الوضع سوءا وجود الاحتلال وسياساته الرامية إلى تكريس فكرة المحاصصة الطائفية السياسية على حساب

المشاركة العامة وقواعد قيام الديمقراطية المختلفة .مما أثر على الوعي الاجتماعي وساعد على تحويل الولاءات وبروز الصراعات الاجتماعية، فضلا عن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانتشار الفساد الذي لا يمكن محاربته إلا باعتماد آليات الديمقراطية المختلفة وتفعيلها .(Bacham،١٥،٢٠٠٤) فضلا عن عمليات النهب والتدمير التي خلفتها حرب الخليج الثالثة كانت كافية لشل حركة الاقتصاد العراقي وقدرته الإنتاجية، حيث إلى جانب التضارب الكبير في حجم تكاليف إعادة الأعمار الخيالية هناك مشكلة الغموض وانعدام الشفافية في برامج هذه العملية، وارتفاع التكاليف بخصوص متطلبات أمن ونفقات الإدارة والتدريب والخدمات الاستشارية، بالإضافة إلى مسألة الاحتكار لها من طرف الشركات الأجنبية وعلى رأسها الأمريكية، وغياب الرقابة والتفتيش وانتشار أعمال الاختلاس والفساد في مقابل زيادة نسبة الفقر وارتفاع البطالة في صفوف الأيدي العاملة .(السبعاوي،٩٧،٢٠٠٦)

٣ ـ المعوقات الأمنية : وهي واحدة من أهم معوقات التحول الديمقراطي في العراق والتي ظهرت أبان الاحتلال الأمريكي له في ٩ نيسان/إبريل عام ٢٠٠٣م، الذي أسهم في اتساع رقعة الإرهاب في البلاد، بسبب الفراغ الناجم عن حل المؤسسات الأمنية والعسكرية في البلاد، وتصاعد وتيرة الانقسام السياسي والمجتمعي، ثم ما تبعه من سيطرة ما يسمى بـ (تنظيم الدولة الإسلامية) على مساحات واسعة من العراق، لتكشف عن عجز الحكومة، وقلة حيلتها في مواجهة تنظيم يعتمد على الإرهاب والتقتيل وصولاً لغايته، ما أمكنه تأسيس شبكات عابرة للحدود، تجمع بين الجريمة المنظمة، ورجال الأعمال المتحالفين مع الجماعات الإرهابية، والقوة السياسية المستفيدة بشكل ما من النشاط الإرهابي ومما تقدم نجد أن التحول الديمقراطي في العراق محكوم بفعل متغيرات عدة شكلت عوائق أمام المصلحة الوطنية في تبني النمط الديمقراطي كأسلوب وممارسة، وتعمل على ازدهار وتقدم البلد في شتى المجالات وهو ما يجعل الممارسة الديمقراطية في هذه البلاد مجرد عملية شكلية ما لم يعمل على إزالة تلك المعوقات .

المبحث الثالث ـ مكافحة الإرهاب و التحول الديمقراطي في العراق.

على الرغم من كون ظاهرة الإرهاب قديمة فإنها ألان تبرز في أعظم تجلياتها بعد التحول الديمقراطي في العراق، حيث يعيش البلد في دوامة عدم الاستقرار المستمرة ،والتي أخذت تفرض حتميتها على صانع القرار والشعب بحيث أخذت تشكل ظاهرة مستمرة يصعب الخروج منها. الأمر الذي استوجب تبنى وسائل عدة لمكافحة ظاهرة الإرهاب وهو ما سيتم تناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول ـ مكافحة الإرهاب على المستوى الوطني .

ولدت ظاهرة الإرهاب تحديات ومخاطر حملت درجات مختلفة من التهديد للأمن الوطني العراقي, مما استوجب الحاجة لدى العراق لانتهاج إستراتيجية جديدة للتعامل مع تلك المستجدات والحد من مخاطر الإرهاب .لذلك كانت أولى مهمات الحكومات العراقية المتعاقبة بعد التحول الديمقراطي هي مكافحة الإرهاب اذ عملت على إعادة بناء قوة عسكرية كفئة تكون قادرة على حماية الوطن والحفاظ على أمنه واستقراره .وقد أثبتت عملية إعادة بناء الجهاز الأمني أنها تشكل تحدياً وعبئاً بالنسبة للولايات المتحدة وشركائها العراقيين في سياق من العنف المتصاعد .وفي الوقت الذي حافظت قوات شرطة على هيكليتها الأساسية نوعا ما، فإن الجيش فقد قيادته، وبنيته التحتية بما في ذلك قواعده العسكرية وعقيدته القتالية .الحاجة الملحة لاستعادة الأمن أدت بالولايات المتحدة إلى تبني سياسة" التأصيل "أو "العرقنة."ولم يقتصر الأمرعلى بناء القوات المسلحة العراقية في إطار مكافحة الإرهاب فقد أصدرت الحكومة الانتقالية قانون (مكافحة الإرهاب) رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥ مع تشكيل أول حكومة عراقية منتخبة في ٢٠٠٦/٥/٢٠ ، كان الاهتمام في بناء الدولة العصرية منهجا للحكم وتجلى ذلك في البرنامج الحكومي الذي عرضه رئيس الوزراء المكلف . آنذاك ـ (نوري المالكي) ، إذ تركز على ترسيخ دولة المؤسسات ونبذ العنف والمنهج التكفيري الإرهابي ، فضلا عن بناء القوات المسلحة لتتمكن من تحقيق واجباتهاوتزامنا مع الجهود الدولية الأخرى الخاصة في مجال مكافحة الإرهاب، فقد أصدرت الحكومة العراقية قرارات عدة عام ٢٠١٠ بالموافقة على مشاريع لانضمام جمهورية العراق إلى بعض الاتفاقيات الدولية التي تعنى بالإرهاب، ورفعها لمجلس النواب لغرض المصادقة عليها وتشريعها ضمن قانون، وقد شرع قسم منها كان أهمها إصدار قانون انضمام جمهورية العراق إلى الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب المعتمدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها (٥٤) بموجب قرارها المرقم (٥٤/١٠٩) في ١٩٩٩/١٢/٩وبما إن الاستمرارية هي سر نجاح العمل الاستراتيجي ، فان حكومة الوحدة الوطنية بعد انتخابات ٧ آذار ٢٠١٠ عملت على اختطاط مسودة إستراتيجية جديدة للأمن الوطني العراقي تعزز مركز الإنسان وتعالج الاختلالات والتحديات التي تواجه مسيرة الدولة العراقية الجديدة بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ ، وهذا ما تمثل بـ(إستراتيجية الأمن الوطني العراقي ٢٠١٣-٢٠١٧)ومع الإحداث المتصاعدة الأخيرة التي طرأت على الساحة العراقية من تدخل قوى الإرهاب واحتلالها لثاني اكبر محافظة عراقية في ٢٠١٤/٦/١٠ ، فضلا عن محافظتي الانبار وصلاح الدين ،وما كشف عنه النقاب

من قدرة وجاهزية القوات الأمنية العراقية في مواجهة التحديات الإرهابية ، أصبح من ألازم والضروري إعادة النظر في هيكلية تلك القوات ، ومدى استعدادها للدفاع عن الوطن وحماية الأمن والسلم المحلي للعراق .

المطلب الثاني ـ مكافحة الإرهاب على الصعيد الإقليمي .

ادركت الدول العربية اهمية وضرورة مواجهة هذه الظاهرة بشكل جماعي وأن المواجهة الفردية لن تكون ذات أثر فعال،وقد تضافرت الجهود العربية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي حتى أثمرت عن صدور الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب في ١٩٩٨/٤/٢٢ ، والتي دخلت حيز التنفيذ في العام ١٩٩٩م .وكان للجامعة العربية العديد من المواقف في مجال مكافحة الإرهاب قبل صدور الاتفاقية العربية والتي تمثلت في إنشاء مكاتب وعقد مؤتمرات عربية ، فضلا عن العديد من الاستراتيجيات المتعلقة بذات الموضوع والتي كان للعراق دورا فيها باعتباره احد الاعضاء المؤسسين للجامعة العربية ،ومنها (الإستراتيجية الأمنية العربية .الإستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات. الإستراتيجية العربية الإعلامية للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة .الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب .الإستراتيجية العربية للحماية المدنية) .(عبد الحميد ، ١٩٩٩،١١٢)وقد تفاعل العراق مع جامعة الدول العربية لغرض تشكيل موقف عربي يساعد العراق في النهوض بواقعه الأمني والسياسي بعد الاحتلال الأمريكي ، فجاء مؤتمر (شرم الشيخ) في ٢٣-٢٤ / تشرين الثاني /٢٠٠٤، ليؤكد الدعم العربي للعراق ودعم العملية السياسية فيه . كذلك احتلت المسالة العراقية جزءا كبيرا من نقاشات مؤتمر القمة العربية في الجزائر عام ٢٠٠٥ للفترة من ٢٢ -٢٣ آذار،كان العراق حاضرا وبقوة ، تلك القمة وصدر البيان الختامي مؤكدا دعم الدول العربية للعراق واحترام سيادة ووحدة العراق ومرحبا بالتطورات السياسية في الساحة العراقية، والمساهمة في دعم وبناء الاقتصاد العراقي ، والتمثيل الدبلوماسي العربي في العراق، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية(. خاصة وان هناك اتهامات لبعض الدول العربية بدعم الإرهاب في العراق واستمر الدعم العربي للعراق في المجالات السياسية والأمنية في إطار مكافحته الإرهاب الذي يسعى إلى إثارة التفرقة الطائفية وهو ما أكده الأمين العام لجامعة الدول العربية (عمرو موسى) بتصريحاته المستمرة حول العراق ومسالة الطائفية والعرقية وتأكيده عدم إثارتها، حيث قال" انه من الأهمية بمكان عدم اللعب على أوتار المشكلات العرقية والمذهبية لان هذا أمر خطير للغاية ولا يتماشى مع القرن الحادي والعشرين ومتطلباته، ولذلك كنت في غاية التخوف من نتائج إيقاظ هذه النعرات العرقية والطائفية ومازلت، ولكن الطريقة التي تم بها الاتفاق والتوافق، واتت برئيس ينتمي إلى الأكراد فتحت الأبواب لعراق جديد بعيد عن الطائفية"، و أنه آن الأوان لان تعود الجامعة العربية للساحة العراقية . .(العلاف ، ٢٠٠٥،١٧ وبالرغم من كون الجهود الوطنية العراقية هي أساس التعامل مع الإرهاب إلا أنها لا تكتمل ما لم تتسق مع الجهود الإقليمية والعربية ، لذلك كان العراق حريصا على تدعيم علاقاته الأمنية مع دول الجوار الإقليمي للحد من تداعيات هذه الظاهرة،وبالأخص مع تركيا ،وإيران ، والمملكة العربية السعودية التي ترى فيها أطراف عراقية إنها داعمة لعمليات الإرهاب في العراق،وخاصة بعد ما تم نشره من مسربة سرية من موقع (ويكلكس) ، فالسعودية ترى في عراق بعد ٢٠٠٣ خطرا يتمثل في المد الإيراني ، وهي ما تعتبره خطراً على أمنها القومي العربي ، من جهة ومن جهة أخرى تريد للعراق أن يكون له قوى أمنية قادرة على حفظ الأمن والنظام الداخلي ، ولا يكون قوة إقليمية عربية قادرة على تبني مواقف عربية في الساحة الدولية. ولذلك عملت الحكومة العراقية على تدعيم علاقاتها مع المملكة العربية السعودية ،وسعت إلى عقد العديد من اللقاءات والاتفاقيات التي اثمرت عن إقامة (مؤتمر مكة) للمصالحة الوطنية والتي حرمت فيه الدم العراقي وضرورة وقف الاقتتال الطائفي في العراق ثم رعت (مؤتمر جدة) في تشرين الثاني ٢٠١٤.(نافل،٢٣،٢٠١٤) أما تركيا فتنطلق رؤيتها حول نظام الشرق الأوسط، من أن الحرب في الخليج العربي٢٠٠٣ قد جاءت بمتغيرات أمنية، وسياسية، وإستراتيجية ، وثقافية، تدفع نحو إعادة تشكيل المنطقة على نحو كبير، وذلك على أنقاض النظام العربي، وأن دخولها كطرف فاعل ومؤثر في الجغرافية السياسية والأمنية للمنطقة لن يحدث إلا عبر نظام الشرق الأوسط، وبأساليب تقوم على تبادل المصالح، وتوازنها، والصداقة، وإمكانيات بناء جسور واسعة من الثقة المتبادلة، وليس عبر اللغة الأيديولوجية على النمط الإيراني، ولا باستعراض مظاهر القوة والهيمنة .وينطلق التصور التركي من ضرورة إدخال دول الجوار الجغرافي، تركيا، وإيران ، و(إسرائيل) في إطار النظام الإقليمي الجديد. فتركيا دولة لها مصالح إستراتيجية ليس في العراق فحسب ، بل في منطقة الشرق الأوسط برمتها ، فضلا عن وجود علاقات ومصالح مشتركة بينها وبين العراق تمتد جذورها إلى عمق التاريخ ، لذلك حرصت الحكومة العراقية على تبني مواقف ذات مصالح مشتركة مع الجانب التركي يشمل كل المجالات، بما فيها الأمنية لتحقيق ذلك الهدف المشترك . (عبد الفتاح، ٢٠٠٣، ٦٣) وفي إطار العلاقات العراقية ـ الإيرانية فقد شهدت تطوراً مهماً بعد التحول السياسي في العراق شمل كافة المجالات ، وبما يخص المجال الأمني، ومكافحة الارهاب فقد دعا العراق لبناء شبكة إقليمية من العراق وإيران وتركيا ودول

عربية لمواجهة خطر الإرهاب منذ العام ٢٠٠٨، وهو ما رفضه الجانب الإيراني داعيا إلى عقد اتفاقيات أمنية ثنائية. وعليه تم عقد العديد من الاتفاقيات الثنائية بين البلدين .

المطلب الثالث ــ مكافحة الإرهاب على المستوى الدولي .

كانت قضية مكافحة الإرهاب وما تزال القضية الأبرز في اهتمام للمجتمع الدولي ، إذ عقدت العديد من الاتفاقيات الدولية في هذا الخصوص على مر التاريخ الدولي .(اريك،١٦٣،٢٠٠١ وفي أعقاب أحداث ١١/أيلول /سبتمبر/٢٠٠١ ،كان للأمم المتحدة دور اكبر في التصدي لظاهرة الإرهاب، مما دفعها إلى اتخاذ خطوة هامة في مجال مكافحة الإرهاب والحد من انتشار الإعمال الإرهابية في ٨/ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ باعتمادها إستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب بتوافق الآراء, ,التي دخلت حيز النفاذ في ١٩ أيلول/سبتمبر من ذات العام. فضلا عن اعتماد (ستة عشر صكاً قانونياً عالمياً) من بينها ١١ اتفاقية، وأربعة بروتوكولات، وتعديل واحد (تحت إشراف الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية)وأغلبية هذه الصكوك سارية وتوفر إطاراً قانونياً لاتخاذ إجراءات متعددة الأطراف ضد الإرهاب ولتجريم أعمال إرهابية محددة، تشمل اختطاف الطائرات، وأخذ الرهائن، وتفجيرات القنابل الإرهابية، وتمويل الإرهاب، والإرهاب النووي وتكملها قرارات صادرة عن الجمعية العامة.(ابو عين، ٢٠٠٩، ٢٢٦) اما اوربيا فقد شدّد الاتحاد الأوروبي على الحاجة إلى مقاربة متكاملة لمعالجة أسباب ظاهرة الإرهاب. وأهم هذه الإجراءات، التحرّيات الاستقصائية، البعد السياسي– الدبلوماسي، الحوار بين الثقافات، الحوار بين الأديان، مكافحة التمويل وأمن النقل، إستراتيجية مكافحة التجنيد، ونشر الفكر الراديكالي أو المتشدّد. واتخذت مجموعة الثماني وحلف شمال الأطلسي ومنظّمة الدول الأميركية وجامعة الدول العربية، الإجراءات اللازمة لمواجهة ظاهرة الإرهاب التي تهدّد الاستقرار العالمي .(،2011،٢٣del)ونتيجة حرص العراق على التفاعل مابين المجتمع الدولي في مجال مكافحة الإرهاب والمجالات الأخرى للنهوض بالواقع العراقي من جديد عقب الدمار الذي حل جراء الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣ ، والتبعات التي لحقت به بعد ذلك ، فكان لا بد من الانضمام إلى تلك المعاهدات الدولية التي تسعى إلى مكافحة الإرهاب ، فكان انضمام العراق إلى(المعاهدة الدولية لقمع تمويل الإرهاب ١٩٩٩م) تجسيداً لذلك(. فضلا عن العديد من الاتفاقيات التي ينوي العراق الدخول بها. ولم يقتصر جهد العراق في الدخول باتفاقيات عالمية فحسب بل تعدى ذلك ليشمل الدخول في اتفاقيات ثنائية دولية لمواجهة هذه الظاهرة ،وزيادة استعدادات العراق الأمنية والعسكرية في محاربته للإرهاب ، فقد تمت اتفاقات ثنائية بين العراق من جهة والولايات المتحدة الأمريكية ، وروسيا الاتحادية من جهة ثانية ،بخصوص تسليح وتدريب الجيش العراقي ، وزيادة قدراته الأمنية في مواجهة الإرهاب، وهو ما أكده مكتب رئاسة الوزراء في تصريح له عقب انتهاء زيارة رئيس الوزراء العراقي (حيدر العبادي) إلى روسيا إذ قال " العراق يعول على تطوير التعاون مع روسيا في مكافحة الإرهاب" (Crisis Group، ٢٣، ٢٠١٠).

الخاتمة .

يعد الإرهاب شكل من أشكال العنف، والإرهاب مفهوم قديم، استخدمه الإنسان في البداية ضد أخيه الإنسان ليحقق أهدافه، والإرهاب عادة ما يستخدم من قبل الدولة ضد الشعب، أو من قبل المحتل ضد الدولة المحتلة، وهو لا يستهدف أشخاص معينين بل في أغلب الحالات يستهدف الأبرياء، لان حجم الرعب يزداد مع ازدياد حجم الضحايا، ربما لا يكون للإرهاب أهداف معينة، فهو إرهاب من اجل الإرهاب، فلن يتوقف إلا بالقضاء عليه مباشرة، فهو لا يستهدف أشخاص معينين لهم علاقة بالدولة بينما يستهدف الناس عامةولا يقتصر الإرهاب بالنظم الاستبدادية فقط، وأبعاد النظم الديمقراطية عن أي شكل من إشكال لان الديمقراطية بهياكلها الشكلية يمكن إن تمارسها مختلف الشعوب والدول، غير إن الهدف المبتغى منها لا يتحقق إلا في المجتمعات المتحضرة لأنها مجتمعات قد وصلت إلى درجة التوازن في احترام الحقوق والحريات، أما على الجانب الآخر (المتخلف) فيمكن أن تؤدي مفاهيم الديمقراطية إلى تأطير الحياة السياسية على أسس طائفية وعرقية، لان تلك المجتمعات لم تصل إلى الحد الأدنى من الأسس التي تقوم عليها لنظم الديمقراطية، وهو بناء المواطنة روحاً وجسداً لا شعارات. إذ إن أهم الأسباب التي أدت إلى نشوء الحركات المسلحة هو الواقع المفعم بالتناقضات والثغرات التي ساعدت على ظهور بوادر عدم الاستقرار المصحوب بعدم توفر فرص المشاركة والحوار بين القوى السياسية المختلفة والعراق واحدا من الدول التي اجتاحها الإرهاب ، نتيجة الفوضى وعدم الاستقرار الداخلي جراء انعدام الأمن والفساد السياسي،والإداري،والمالي، الذي وفر لقوى الإرهاب المدخل الأمن فوظف أدواته لتنفيذ مخططاته الإجرامية ،وتقويض التحول الديمقراطي الذي أصبح في العراق الأمر الذي أدى إلى فرض واقع جديد على المجتمع العراقي يستدعي الوقوف والحد من الآثار المترتبة عليه، فكان لزاما على العراق أن يحث الخطى باتجاه مكافحة الإرهاب مما دفع إلى ضرورة تضافر الجهود العراقية على المستويات كافة الداخلية، والإقليمية ، والدولية . لمجابهة تلك الظاهرة وفي إطار استعراضنا لتلك الجهود نجد إن الحكومة

العراقية تسعى جاهدة إلى منع الإرهاب وانتشاره في العراق ، والعالم ، فسعت إلى بناء منظومة أمنية ، وعملت على تسليح الجيش العراقي بأحدث الأسلحة والمعدات والتجهيزات الأزمة، ولا يقتصر الجهد الحكومي على مستوى التسليح والتجهيز فحسب ، بل تعداه ليشمل المجالات الأخرى ، السياسية ، والاجتماعية والاقتصادية ، التي قد تشكل دوافع رئيسة للإرهاب .لكن كل تلك الجهود لم تكن بالمستوى المطلوب لمجابهة تلك الظاهرة ، ومرجع ذلك لأسباب عدة ، منها ما هو داخلي ، يتمثل في عدم الانسجام السياسي بين المكونات السياسية العراقية ، ومنها ما هو خارجي ، يتمثل بإرادات الدول الأخرى المتدخلة في العراق والتي تسعى الا ان يكون العراق بلداً ضعيفا غير قادر على مواجهة التحديات .

المصادر .

القران الكريم .

أ ـ الكتب العربية والمترجمة .

١ ـ (ابن منظور)أبو الفضل ،(ب،ت) لسان العرب المحيط ، إعداد يوسف الخياط ، المجلد الأول ، دار لسان العرب ، بيروت ا .

٢ ـ (عز الدين)احمد بلال ، (١٩٨٧) ،مكافحة الإرهاب ، مطابع دار الشعب ، القاهرة .

٣ ـ (العمري) احمد سويلم العمري ، (١٨٨٥)معجم العلوم السياسية الميسر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، لقاهرة .

٤ ـ (أحمد) عطية أحمد،(١٩٦٨) القاموس السياسي، ط ٣، دار النهضة العربية، ، القاهرة، .

٥ ـ (عبد الحميد) احمد محسن ، (١٩٩٩) ،التعاون الأمني العربي والتحديات الأمنية ، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، المملكة العربية السعودية

٦ ـ (منسي)احمد ، (٢٠٠٤)التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز دراسات السياسية الإستراتيجية، القاهرة .

٧ـ (عبد الرحمن ، واخرون)اسامة ،(٢٠٠٢) الخليج العربي والديمقراطية، نحو رؤية مستقبله لتعزيز المساعي الديمقراطية، تحرير علي خليفة الكواري، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت .

٨ ـ (الجواهري)اسماعيل بن حماد(١٩٧٩) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق احمد عبد الغفور عطا ، المجلد الاول ، مادة رهب ، دار العلم للملايين . ط٢ ، بيروت .

٩ ـ (هوريو)أندريه ،(١٩٧٧) القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، جزء ١، ط٢،الأهلية للنشر، بيروت.

١٠ـ (كلود)أنيس ،(ب،ت) ،النظام الدولي والسلام العالمي، ترجمة عبد الله العريان، دار النهضة العربية، القاهرة.

١١ ـ (العكرة) اودنيس ،(١٩٨٣) ظاهرة الإرهاب السياسي، بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية، دار الطليعة، بيروت .

١٢ ـ (غليون، واخرون) برهان ،(١٩٩٩) ، حول الخيار الديمقراطي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت .

١٣ ـ (منصور) بلقيس احمد ، (٢٠٠٤) ،الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي ،دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد آخري ، مكتبة المدبولي،القاهرة.

١٤ ـ (ابو عين) جمال زايد هلال ، (٢٠٠٩) ،الإرهاب وأحكام القانون الدولي، عالم المكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد.

١٥ ـ (دال) روبرت ،(١٩٩٩) الديمقراطية ونقادها ، ترجمة، نمير عباس مظفر ، دار الفارس للنشر والتوزيع ، عمان .

١٦ ـ (رشاد) سامح ، (٢٠٠٦) ،العراق المحتل ، تقويض الدولة والنظام ، السياسة الدولية ، المجلد الرابع ، العدد، ١٦٤، القاهرة .

١٧ ـ (الفتلاوي) سهيل حسين،(٢٠٠٢) الإرهاب والإرهاب الدولي، دراسة في القانون الدولي العام، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

١٨ ـ (كاظم، العاني) صالح جواد كاظم ،علي غالب ،(١٩٩١)، الأنظمة السياسية، المكتبة القانونية، مطبعة دار الحكمة،بغداد.

١٩ـ (الطعان) عبد الرضا ،(١٩٩٠)، البعد الاجتماعي للأحزاب السياسية ، دراسة في علم الاجتماع السياسي ، دار الشؤون الثقافية العامة ،

٢٠ ـ (رشيد) عبد الوهاب حميد، (٢٠٠٣) ،التحول الديمقراطي والمجتمع المدني مناقشة فكرية أمثلة لتجارب دولية، ط١، مركز الدراسات الوحدة

٢١ ـ (مخيمر)عبد العزيز ، (١٩٨٦) ،الإرهاب الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة .

٢٢ ـ (المشاط) عبد المنعم ، (٢٠١١) ،دليل الديمقراطية ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة .

٢٣ ـ (حريز) عبد الناصر ،(١٩٩٧)، النظام السياسي الإرهابي الإسرائيلي ، دراسة مقارنة ، ط١ ،مكتبة مدبولي ، القاهرة .

٢٤ ـ (الشكري)علي يوسف ،(٢٠٠٨)، الإرهاب الدولي ، ط١ ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان .

٢٥ ـ (الربيع) فايز ، (٢٠٠٤)، الديمقراطية بين التأهيل الفكري والمقاربة السياسية،ط١، دار الحامد، عمان.

٢٦ـ (المنوفي) كمال ، (١٩٨٠)، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين ، تحليل نظري ودراسة ميدانية ،ط١ ،دار ابن خلدون ، بيروت.

ب ـ الرسائل والاطاريح .

١ ـ (عبد اللطيف) همسه قصي ،(٢٠٠٦)، دور العلاقات الاقتصادية العربية في عرقلة جهود التنمية الاقتصادية الدينية رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

٢ ـ (احمد) هيفاء ،(١٩٩٨)، ظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد

ج ـ الدراسات والبحوث .

١ ـ (العلاف)إبراهيم خليل ،(٢٠٠٥)، الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولة أقلمة أو تدويل قضية الأمن في العراق ،أوراق عراقية ،كلية العلوم السياسية ، جامعة الموصل .

٢ ـ (نافل) إخلاص قاسم ،(٢٠٠٧)، الدور الإقليمي للمملكة العربية السعودية في العراق، شؤون عراقية ، العدد٣، مركز الدراسات القانونية والسياسية ،

٣ ـ (لكريني) إدريس،(٢٠٠٢)، مكافحة الإرهاب بين تحيات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية، ، مجلة المستقبل العربي، العدد(٢١٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت .

٤ ـ (هندي) أمل ،(٢٠١٠)، الانتخابات العراقية ، مجلة العلوم السياسية ، العدد، ٢١، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد .

٥ ـ (حريق)إيليا ،(٢٠٠٠)، التراث العربي والديمقراطية ، الذهنيات والمسالك، المستقبل العربي ، العدد، ٢٥١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .

٦ ـ (عطوان) خضر عباس ، (٢٠١١)،النظام السياسي في العراق بين الإصلاح والشرعية ، رؤية تحليلية في ضوء نهج التظاهر في العام ٢٠١١ ، سلسلة أوراق بحثية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .

٧ ـ (فاخوري) عامر ،(٢٠٠٤)، الأحزاب السياسية ودورها في الحياة الديمقراطية ، مجلة دراسات قانونية وسياسية ، فرنسا .

٨ ـ (ميرزا) علي ، (٢٠١٣)، العراق ،الواقع والأفاق الاقتصادية ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين ٣٠اذار ـ١ نيسان،

٩ ـ (السبعاوي) عوني عبد الرحمن ،(٢٠٠٦)، امريكا والحرب على العراق والخطاء الاستراتيجي ، مجلة الفكر السياسي ، العدد ٢٥، بغداد .

١٠ ـ (شعيب) مختار ،(٢٠٠١)، الإرهاب ، موسوعة الشباب السياسية ، العدد ١٤، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة .

١١ ـ (ميثم) ميثم ، (٢٠٠٦)، إشكالية العراق صراع من اجل المستقبل ، مجلة مدارك ، العدد٤ ، مركز مدارك للبحوث والدراسات ، بغداد .

د ـ الانترنت

١ ـ (علوش) إبراهيم ، ماذا تعني الحرب على الإرهاب، بحث منشور على الانترنت ..
http://www.freearabvoice.org/arabi

٢ـ (الرحباني) ليلى نيقولا ، (٢٠١٠) ، مستقبل العلاقات العربية بعد انتهاء العمليات القتالية في العراق ،على الرابط:
www.leilanicolas.com/2010_08_01_archive.html

خامسا ـ المصادر الأجنبية .

١.Cambridge:polity. Press.1987،Models of Democracy ،David Held
،London ،Political Philosophy ،In: Anthony Quinton ed ،Two concepts of democracy ،Joseph Schumpeter -
.1967 ،Oxford University press
2-tracking Democracys third wave with .polity. Journal of peace ،Ted Robert. Curr ،Keith. Jaggers
. no.4،1995،Reswarch vol 32
Prinaton ،New Jersey ،3-Lucian Pye and Sidney Verba : Political culture and Political Development
.press 1965 ،University
.january5،2004،policy analysis ،"Can Iraq BeDemocratic?"،Patrick Bacham -
Press 1989 ،CT ،Yale University ،New Haven ،Democracy and Its Critics ،Robert A. Dahl -
30 ،4-Iraq : 19after the Surge I: The New Sunni Landscape ،See Crisis Group Middle East Report N°74
April 2008
.23 December 2003 ،5-See Crisis Group Middle East Report N18 Iraq: Building a New Security Structure